جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

دكتوراه لغة: أ.د.أمل صالح مهدي

عنوان المحاضرة : العامل النحوي عند الكِسَائي والفرَّاء وقُطْرُب

المحاضرة الثالثة

العامل النحوي بعد سيبويه عند (الكسائي ، الفرَّاء ، قطرب)

أخذت فكرة العامل اتجاهاً آخر أكثر تشعباً وتنوعاً عند النحاة بعد سيبويه ولا سيما عند رأسي المدرسة الكوفية الكسائي والفرَّاء:

أولاً : الكسائي (١٨٩هـ) : كان لأبي حسن الكسائي إشارات عن العوامل تكاد تختلف عما هو معروف عن العوامل عند أصحاب المدرسة البصرية وقد ذكر أن الكسائي قد نظم في العوامل رائية من أربعة وثلاثين بيتاً ، أما أهم ما جاء عنه حول فكرة العامل:

1 – ذهب الكسائي إلى أن العامل في الفاعل أو رافع الفاعل هو الفاعلية ، إذ يقول : فقد رفع الفاعل لأنه داخل في الوصف.

2– كما يذهب الكسائي إلى أن الفعل المضارع يرتفع بأحرف المضارعة التي في أوله.

3– وقد ذهب الكسائي إلى أن المفعول به منصوب بالفعل ونستدل على ذلك فيما نقله عنه الفرَّاء في حديثه عن قول الشاعر:

وللْخَيْلِ أَيَّامٌ؛ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لهَا * ويعرف لها أيَّامَهَا الخَيْرَ تُعْقِبِ**

يقول الفرَّاء : فجعل أي : الكسائي (الخير) منصوباً بـ تعقب ، وفي هذا دليل على أنه يرى أن العامل الناصب للمفعول به هو الفعل.

4– وذهب الكسائي إلى أن (الخلاف) هو العامل في نصب المستثنى ، فقد ذهب إلى أن المستثنى منتصب لمخالفته للأول فإذا قلت : قام القوم إلا زيداً، فإن ما بعد (إلا) منفي عنه القيام ، وما قبلها موجب له القيام فالمستثنى مخالف لما قبله في المعنى لذلك انتصب على الخلاف.

5- وقد وقف الكسائي في صفِّ البصريين في عدم جواز إعمال فعلين في فاعل واحد وذلك في باب التنازع من نحو قولنا : (وقف وقعد زيد) حيث جعل الفاعل للفعل الأول وفاعل الفعل الثاني محذوف.

٦- كما اختار الكسائي في أن ناصب الاسم المتقدم المنصوب على الاشتغال هو الفعل المتأخر وأن الضمير ملغى في نحو قولنا : (زيداً ضربته). هذه تعد أهم إشارات وردت عن الكسائي حول فكرة العامل.

ثانيا : الفرَّاء (٢٠٧هـ) :

تفرد أبو زكريا الفرَّاء بآراء نحوية مناقضة للأعمال الحسية فعلى الرغم من أنه قد سلّم بنظرية العامل إلا أنه لم يجعله مؤثراً حسياً ، فقد حمل الفرَّاء النحو على مقتضى اللفظ والمعنى واشترط في الإعراب ألا يفسد المعنى ، وأهم ما جاء عن الفرَّاء من إشارات حول العامل تتمثل بما يأتي:

1- يذهب الفرَّاء إلى أن العامل الذي رفع الفعل المضارع هو التجرد إذا لم يدخله ناصب أو جازم فإذا دخلتْ- أدوات النصب والجزم- المضارع دخله النصب والجزم ، إذ يقول في مناقشته لقوله تعالى : { وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ) : رفعت تعبدون لأن دخول (أن) يصلح فيها فلما حذف الناصب رفعت ، كما قال تعالى : ((أفغير الله تأمروني أعبد)) وكما قال تعالى : ((ولا تمنن تستكثر)).

2- ويذهب الفرَّاء إلى أن العامل الذي نصب المفعول به هو الفعل والفاعل معاً وبذلك يكون عدّد العامل كما عدده في باب التنازع في نحو قولنا : (قام وقعد محمد) فيكون محمد

فاعلاً للفعلين قام وقعد معاً كما عدد في (يا تيم تيم عدي) إذ جعل كلمتي تيم مضافتين إلى عدي.

3- جعل الفرّاء الخلاف أو الصرف هو الناصب للفعل المضارع المسبوق بـ (الواو) أو (الفاء) أو (ثم) أو (أو) من دون أن يسبقه ناصب ، والخلاف والصرف مصطلح كوفي محض وهو عامل معنوي يعمل النصب في الفعل المضارع بعد **(الواو** ،أو **الفاء**، أو بعد الحرف **أو)** ،إذ يقول: والصرف هو أن يجتمع الفعلان (بالواو أو ثم أو الفاء أو أو)، وفي أوله جحد ، أو استفهام ثم ترى ذلك الجدد والاستفهام ممتنعاً أن يُكرر في العطف ، فذلك الصرف ... وكذلك يقولون : لا يسعني شيء ويضيق عنك ، ولا تكرر (لا) في يضيق فهذا تفسير الصرف وقال في موضع آخر : فإن قلت : ما الصرف ؟ قلت أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليه ، فإذا كان كذلك فهو الصرف كقول الشاعر :

لا تنه عن خُلُقٍ وتأتيَ مثله * عار عليك إذا فعلت عظيم**

ألا ترى أن لا يجوز إعادتها (لا) في تأتي مثله ولذلك سمي صرفاً إذ كان معطوفاً ولم يستقيم أن يُعاد فيه الحادث الذي قبله".

4- ذهب الدكتور شوقي ضيف محقق كتاب الرد على النحاة لابن مضاء إلى أن الفرَّاء كان ملهماً لابن مضاء في دعوته لإلغاء العامل لما وجد عند الفرَّاء من أفكار مناهضة للعامل حينما ألغى عمل أفعال النواسخ فدمج كان وأخواتها في باب الفعل العام فيعرب المرفوع بعدها فاعلا وأما المنصوب فيعربه حالاً ، كما ذهب إلى أن حاشا الاستثنائية في مثل : جاء القوم حاشا زيد فعل لا فاعل له ، وذهب أيضاً إلى أن نعم وبئس اسمان مبتدأن لعدم تصرفهما ولدخول حرف الجر عليهما.

5- ذهب الفرّاء إلى أن صيغة التعجب في مثل : ما أكرمَ محمداً، إلى أنها اسم مبني خبر لما الاستفهامية ، فما ليست تعجبية بمعنى شيء بل استفهامية ويعلل لاسميتها في دخولها التصغير كما في قول الشاعر :

يا أميلح غزلاناً شدن لنا

رأي قطرب :

وكان محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت (٢٠٦هـ) تلميذ سيبويه يخالف أستاذه في قضية العامل وتأثيره الإعراب في آخر الكلمة المعربة ، فقد روي عنه أنه يذهب إلى أن العرب " إنما أعربت كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا أمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة .... فجعلوا الحركة عقيب الإسكان"

فيذهب إلى أن الإعراب هو ظاهرة صوتية ؛ لأن العرب لم تستخدمه إلا وسيلة للإسراع بالكلام عند التكلم أثناء الوصل ، وليساعدهم على الإدراج دونما إبطاء في النطق، وذلك لأن السكون من طبيعته صوتياً الوقف ، والوقف في وصل الكلام يسبب البطء في النطق ويضيف قطرب أن استخدام العرب الإعراب لهذه الوظيفة الصوتية المشار إليها قائم على أساس من مبدأ صوتي التزموا به في طريقة نطقهم ذلكم هو مبدأ الحركة والسكون، فهم ينتقلون من السكون إلى الحركة، وليس من السكون إلى السكون ، وذكر من ظواهر ذلك عدم جمعهم بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو البيت ولا بين أربعة أحرف متحركة.

واستعملت الحركات الإعرابية كظاهرة لغوية اجتماعية، وعندما أراد النحاة وعلى رأسهم الخليل أن يفسروا هذا النظام اللغوي الاجتماعي، فسروه بنظرية العامل ليعطوا كل حركة وظيفتها في الجملة وفق ما توصلوا إليه من إدراك لوظائف الحركات في الجملة حسب نظام الجملة العربية الذي استقر عليه العرب اجتماعياً.

يرى (قطرب) أن لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي وأن (الحركات الإعرابية) على أواخر الكلم في التركيب قد كانت بأثر صوتي ، ويمكن أن تعلل هذه الحركات تعليلاً صوتياً:

فيقول: (إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لمكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام)

وبذا فإن (قطرب) يخرج على ما كان عليه غيره من النحاة، وبخاصة استاذه سيبويه الذي كانت الحركات الإعرابية عنده أثراً للعامل ولها قيمة دلالية، فيرى قطرب أن المتكلم يعمد إلى الحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوصل ولعل لهذا الرأي الذي ذهب إليه قطرب بعض الجذور في ما قاله أستاذ أستاذه الخليل بن أحمد حيث يقول: إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به ولكن الخليل يرى أن الحركات تؤدي وظيفة أخرى بالإضافة إلى دورها في المعنى، وهي إعانة المتكلم على وصل الكلام.